الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

25 **جماد أول** 1440 –30 **يناير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف

1

حقوق الإنسان في الصحافة

AL HAYAT
الحياة

كف يد 126 موظفاً تورطوا في قضايا فساد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620174

الرياض - «الحياة | «منذ **8**ساعات في 30 يناير 2019 -اخر تحديث في **30**يناير 2019 / 01:15
كفّت وزارة الشؤون البلدية والقروية يد 126 موظفاً من منسوبيها في الأمانات والبلديات، وذلك بعد توجيه الاتهام لهم بالتورط في قضايا عدة؛ منها الفساد المالي والإداري، إضافة إلى مخالفات قانونية كاستغلال النفوذ وإساءة استخدام السلطة ومخالفات جنائية.
وأوضحت الوزارة في بيان صحافي أمس (الثلثاء)، أن التحقيقات شملت موظفين في أمانات الرياض وجدة والعاصمة المقدسة والأحساء والباحة والجوف والحدود الشمالية والشرقية والطائف وتبوك وجازان وحائل وحفر الباطن ونجران والقصيم، لافتة إلى أنها ستتخذ الإجراءات النظامية بحق المتهمين بالتعاون مع الجهات المختصة.
يذكر أن السعودية بدأت حرباً على الفساد في تشرين الثاني)نوفمبر) 2017، إذ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمراً ملكياً بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة.
وتقوم اللجنة، استثناءً من الأنظمة والتنظيمات والتعليمات والأوامر والقرارات، بحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد العام، وبالتحقيق وإصدار أوامر القبض والمنع من السفر، واتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام.
كما للجنة الاستعانة بمن تراه، ولها تشكيل فرق للتحري والتحقيق، وعند إكمال اللجنة مهماتها ترفع للمقام السامي تقريراً مفصلاً عمّا توصلت إليه، وما اتخذته بهذا الشأن.

مجلس الوزراء يوافق على تنظيم "استدامة"... والهيكل التنظيمي لوزارة النقل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620162

الرياض - «الحياة | «منذ **8**ساعات في 30 يناير 2019 -اخر تحديث في **30**يناير 2019 / 00:35
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز الوطني لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة (استدامة)، ويأتي ذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 13 / 40 / د) وتاريخ 10 / 3**1440** / هـ، كما قرر المجلس الموافقة على الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة النقل، بعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (35 - 61 / 39 / د) وتاريخ 17 / 11 / 1439هـ، ورقم (1 - 6 / **40** / د) وتاريخ 2 / 2 / 1440هـ.
ورأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الثلاثاء في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة، شدد المجلس على أن تضامن المملكة مع جمهورية السودان في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، يجسد مواقفها الثابتة بقيادة خادم الحرمين الشريفين مع الدول الشقيقة والحرص على أمنها واستقرارها، مقدراً في هذا الشأن تأكيد الملك المفدى على أن أمن السودان أمن للمملكة واستقرارها استقرار لها، وبعثه وفداً وزارياً لتعزيز العلاقات

الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين. وأوضح وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، ثمن تدشين ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يعد أهم وأكبر البرامج الـ13 التنفيذية لرؤية المملكة 2030، ويهدف لتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة عالمية للخدمات اللوجستية، وسيحقق نمواً غير مسبوق وتكاملاً بين أربعة قطاعات رئيسة في اقتصاد المملكة، هي الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، ويتضمن أكثر من 330 مبادرة، ويستهدف البرنامج بحلول عام 2030 زيادة إسهام قطاعاته الأربع في الناتج المحلي إلى 1,2 تريليون ريال وتحفيز استثمارات بقيمة تفوق 1,7 تريليون ريال، ورفع حجم الصادرات غير النفطية إلى أكثر من تريليون ريال، واستحداث 1,6 مليون وظيفة جديدة.

ورحب مجلس الوزراء بتوقيع المملكة العربية السعودية والمنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية مذكرة تفاهم تهدف إلى وضع إطار للتعاون في جوانب متعددة، والشراكة مع المركز الذي يديره المنتدى العالمي والمختص بالصناعة المستقبلية. وبين الشبانة، أن المجلس نوه بمنح لجنة البنوك المركزية مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» جائزة أفضل مدير للمخاطر على مستوى البنوك المركزية في العالم للعام 2018 - 2019 نتيجة لجهودها في العمل الفعال والمتكامل لتطبيق منهجية إدارة المخاطر على المؤسسة ككل وبالشكل الذي يضمن إدارة ومراقبة تلك المخاطر المحتمل مواجهتها.

وتطرق المجلس إلى جملة من التقارير عن مجريات الأحداث ومستجداتها في المنطقة والعالم، مجدداً التأكيد على رفض المملكة القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة الهادفة إلى تكريس التمييز العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وطمس هويته الوطنية والمساس بحقوقه المشروعة، وأشار في هذا السياق إلى ما عبرت عنه المملكة في كلمتها أمام مجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط بشأن مواقفها الثابتة تجاه القضية الفلسطينية.

وأفاد تركي بن عبدالله الشبانة أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أصدر القرارات التالية: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (18 / 6) وتاريخ 10 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجورجيا لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، والبروتوكول المرافق لها وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

مذكرة تفاهم بين السعودية

والإمارات في مجال الرياضة

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (29 / 8) وتاريخ 12 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الرياضة. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

اتفاقية الخدمات الجوية بين السعودية والعراق

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (23 / 7) وتاريخ 11 / 4**1440 /** هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومتي المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك. كما وافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن النملة عضواً في مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية ممثلاً لوزارة المالية.

تعيينات في مجلس إدارة هيئة

رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

وافق مجلس الوزراء على تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لمدة ثلاث سنوات وهم:

1- من الأشخاص ذوي الإعاقة: الدكتور ماهر بن سعد بن جديد، عبدالله بن غثيان الشمراني.

2- من أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة: الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشامخ، بدرية بنت ناصر الناصر.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (24 - **/ 40 / 16**د) وتاريخ 28 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعتماد الحساب الختامي للجامعة الإسلامية لعام مالي سابق.

ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي :ترقية عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله السحيباني إلى وظيفة)مستشار لشؤون الأشغال العسكرية) بالمرتبة الخامسة عشرة برئاسة هيئة الأركان العامة، ترقية وليد بن إبراهيم بن عبدالله البدر إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، ترقية سعد بن عبدالله بن سعيد آل مفرج إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الصحية) بالمرتبة الرابعة

عشرة بوزارة الصحة. واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان لمعهد الإدارة العامة، وهيئة المدن الاقتصادية، عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

وزير العدل: المملكة تشهد نقلة نوعية في قطاع القضاء

وقع مذكرة تفاهم مع نظيره الأذربيجاني

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612154

واس - الرياض

وقّع وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بمكتبه في الرياض، مع نظيره الأذربيجاني فكرت محمدوف، مذكرة تفاهم بين وزارتيْ العدل في المملكة العربية السعودية وجمهورية أذربيجان.

ورحّب الشيخ وليد الصمعاني بزيارة وزير العدل الأذربيجاني، مشيداً بالعلاقات المتينة والمترابطة بين البلدين الصديقين، التي تأتي امتداداً لرغبة واهتمام قيادة البلدين بتطوير العلاقات الثنائية وتفعيلها بما يصب في مصلحة البلدين .وتضمنت المذكرة تعزيز أوجه التعاون بين الوزارتين عبر تبادل الخبرات والمعلومات والتدريب، وتنظيم اللقاءات والمحاضرات بين الجانبين.

وأكد الصمعاني أن الدعم والاهتمام من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- كان له الدور الأكبر في النقلة النوعية والتطور المستمر الذي يشهده قطاع القضاء في المملكة.

من جانبه أشاد وزير العدل الأذربيجاني فكرت محمدوف بمتانة العلاقات بين البلدين، والدور التاريخي للمملكة في دعم أذربيجان.

وكانت وزارة العدل قد كشفت عن رؤيتها الجديدة للتعاون الدولي لرفع تصنيف القضاء وإبرازه عالمياً، التي تنطلق من اختصاصات الوزارة التي تنسجم مع الأهداف الطموحة والمحددة للوزارة في برنامج التحول الوطني 2020 لتحقيق رؤية المملكة 2030.

وتسعى الوزارة- وفقًا للبرنامج- لإبرام عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المؤسسات الدولية المعنية باختصاصاتها قبل حلول عام 2020م.

«المظالم»: 60 ٪ من عملياتنا إلكترونية والتقاضي بالهواتف مستقبلاً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702434

»عكاظ» (الرياض @okaz_online)
كشف رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف تحويل 60% من عملياته إلى إلكترونية ضمن خطته الإستراتيجية 2020 المتواكبة مع رؤية 2030، التي تضع هدفا أصيلا فيها يتضمن التحول الإلكتروني، مؤكدا أن الطموح في المستقبل سيكون للتوجه لجعل عملية التقاضي عبر الهواتف الذكية.
وأوضح خلال تدشينه أمس تطبيق الهواتف الذكية لديوان المظالم في إصداره الأول، الذي يضم العديد من الخدمات الإلكترونية والمعلومات التعريفية باختصاصات الديوان ومقرات محاكمه، بأن ديوان المظالم من خلال خطته الإستراتيجية المنبثقة من الرؤى والتوجهات الموافق عليها من المقام السامي، انتهج في أحد أهدافه التحول الإلكتروني لأعماله، مشيرا إلى أن تطبيق ديوان المظالم سيكون أساسا للتعاملات الذكية في عملية التقاضي أمام الديوان.
من جانبه، أوضح مدير إدارة تقنية المعلومات بندر القرشي أن الخطة الإستراتيجية لديوان المظالم 2020 كانت المنطلق لتطوير الخدمات التقنية وتسخير الجهود والإمكانات لتحقيق ما يتواكب مع الخطة الإستراتيجية على جميع الأصعدة التقنية بدءا من تطوير الأنظمة والخدمات، واستمرار تسهيل الوصول لها من قبل جميع الفئات، فتدشين تطبيق ديوان المظالم على الهواتف الذكية يأتي لتمكين المستفيدين من الوصول لخدمات الديوان عبر منصات متعددة.
وشاهد الحضور خلال احتفالية التدشين عرضا مرئيا عن التطبيق وما يحمله من مميزات وأهم الخدمات الإلكترونية التي يستطيع المستفيد استخدامها فيما يتعلق بإجراءات العمل القضائي، التي من أبرزها خدمة الاستعلام عن معاملة، وعن حالة الدعوى، وكذلك الاطلاع على الجلسات والأحكام، مع إمكانية المعرفة التفصيلية عن الدعوى وحيثياتها، إضافة إلى ذلك يمكن للمستخدم طلب خدمة إثبات الحضور من خلال التطبيق، والاستفادة من خدمتي مواعيدي وقضاياي، إلى جانب التحقق من صحة الوثائق المرفوعة إلكترونيا.
ويشمل التطبيق المدونات القضائية التي يصدرها الديوان بشكل سنوي، التي من خلالها يستطيع المستخدم الاطلاع عليها، مع إمكانية البحث في الأحكام القضائية وحفظها في هاتفه، ويتيح المعرفة الشاملة بديوان المظالم وما يتعلق باختصاصاته القضائية وهيكله التنظيمي، ومواقع مقرات المحاكم التابعة له في مختلف المناطق، إضافة إلى خدمة التواصل مع رئيس ديوان المظالم مباشرة، تسهيلا للمراجعين فيما يتعلق بمعاملاتهم التي تتطلب المتابعة الفورية والمباشرة، وأخبار وإحصاءات وفعاليات الديوان، وما تتضمنه مكتبة الوسائط المتعددة من قبل المركز الإعلامي بالديوان، إضافة إلى أنه يمكن للمستفيد استعراض جميع الإعلانات التي يقدمها الديوان كإعلانات أمانة مجلس القضاء الإداري، وشؤون الموظفين، وغيرها من الإعلانات.

ليس لأحد التدخل في القضاء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620029

نايف معلا

يعد القضاء من الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي للدولة – أي دولة- والتي حظر ميثاق الأمم المتحدة في 1945 بصراحة التدخل فيها، ومن مقتضيات ذلك، أنه إذا كانت هناك قضية منظورة أمام القضاء في دولة ما، فإن أي تدخل فيها يعتبر إخلالاً بقاعدة آمرة (لا يجوز الاتفاق على مخالفتها) من قواعد القانون الدولي.

تستغل بعض الدول والمنظمات وغيرهما من الأطراف الدولية مسألة حقوق الإنسان، التي هي في نزاع سرمدي مع مبدأ السيادة للتدخل في القضايا المنظورة أمام أقضية الدول، مدفوعةً بأغراض سياسية أو آيديولوجية أو ربما بدوافع موضوعية، وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً بصرف النظر عن الدوافع، لأن القضاء هو أجلى مظهر للسيادة أو هو السيادة ذاتها، وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة يحظر التدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي للدول كما أشرت آنفاً، فما هي تلك الشؤون إن لم يكن القضاء من بينها؟ أو ما هو أولها إن لم يكن هو أولها؟ بمعنى أوضح، إذا سمحت دولة من الدول بالتدخل في قضائها، فمن غير المقبول أن تتحدث عن السيادة بعد ذلك! أو تُمانع التدخل في شأن آخر من شؤونها الداخلية.

وتأكيداً لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، فقد تضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 الذي اعتمدته في دورتها الـ25 في تشرين الأول (أكتوبر 1970 (، أن مراعاة الدول الدقيقة للالتزام القاضي بعدم التدخل في شؤون أي دولة أخرى هو شرط أساس لضمان عيش الأمم معاً في سلام، لأن ممارسة أي شكل من أشكال التدخل أمر لا يقتصر على خرق الميثاق روحاً ونصاً، بل يؤدي كذلك إلى خلق حالات تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد عدّ القرار، في تفصيل هذا المبدأ؛ جميع أشكال التدخل في شؤون الدول الداخلية والخارجية «انتهاكاً «للقانون الدولي.

إذا كان التدخل في القضاء من قبل السلطات أو المسؤولين على المستوى الوطني مرفوضاً، لتعارضه مع مبدأ استقلال القضاء، فمن باب أولى أن يُرفض بحزم أكبر، أي تدخلٍ في القضاء من قبل أي دولة أخرى أو منظمة أو آلية من الآليات الدولية.

وفي سياق التشريعات الوطنية في السعودية، تضمن النظام الأساسي للحكم في المادة 46منه أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، كما نصت المادة (1) من نظام القضاء السعودي على أن »القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء«، وبالتالي فإن مسألة التصدي لأي تدخل في القضاء السعودي ليست مسألة اختيارية تخضع للتقدير بحسب مقتضى الحال، بل هو التزام مُلقى على عاتق الدولة، ومبدأ دستوري لا تملك أي سلطة من سلطاتها الحيدة عنه، وهذا ما يُفسّر شدة اللهجة في خطابات الدولة المضادة للتدخلات من هذا النوع.

هذا الكلام ينطبق تماماً على قضية المواطن جمال خاشقجي – رحمه الله – التي تسعى تركيا – مع الأسف – لتصعيدها من جديد للرأي العام العالمي لأغراض سياسية، بعد أن قامت السعودية باتخاذ التدابير القانونية اللازمة تجاهها، فالقضية منظورة أمام القضاء السعودي الذي هو صاحب الاختصاص الأصيل في نظرها، وقد أُجريت التحقيقات مع المتورطين، وتوافرت الدلائل الكافية لتوجيه الاتهامات إلى عددٍ منهم، وتمت إحالتهم إلى المحاكمة، فماذا بعد ذلك؟

ما على تركيا وغيرها من الأطراف التي تسعى لتدويل هذه القضية إلا انتظار ما سيخلص إليه القضاء السعودي في شأنها، ليس هذا فحسب، بل واحترام ما سيخلص إليه، وإلا فإن القانون الدولي والأعراف الدولية تعطي السعودية الحق في اتخاذ أي تدبير مضاد تجاه تركيا وغيرها.

*مختص في القانون وحقوق الإنسان.

OKAZ
نبض الحقيقة

ملف الولاية وأنصاف الحلول

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702338

مها الشهري

لأن سلوك المرأة يوضع تحت الملاحظة، فقد كان من السيئ نتاجا للعديد من الأحداث التي وصلت اليها بعض الحالات أن يرى البعض بأن الحل يأتي في معاكسة وتيرة الحياة والعودة إلى مربع السيطرة والتجهيل للمرأة، في حالة جدلية تستثني ما تفعله النساء وما يتوقع منهن فعله وتركز عليه بشكل مبتذل، والواقع أن المرأة ككائن بشري تسري عليها السنن والقوانين الحياتية التي تنطبق على الجنس الآخر، وعندما تتمتع بأهلية مدنية كاملة تتحدد فيها سن الرشد بالمعيار الذي يحدد للرجل، فمن الطبيعي أن تكون المرأة الراشدة أكثر مسؤولية إذا ساهمت التربية الأسرية في الشعور بتلك المسؤولية، لأن التقييد لسلوك الإنسان بصرف النظر عن جنسه من أهم البواعث التي تجعل نواياه تبحث عن مخارج ولو لم تكن تخدمه، إنما هي تعبيرات الحرية كحق فطري والتي لا تجد منافذها الصحيحة في السلوك، وبالتالي تخرج في السلوك الجانح، لأنه من الطبيعي أن تتضح الرؤية عندما تزول العوائق.

بالرغم من أن الفتيات بعد التغير الذي حدث في واقع المرأة والاستقلال المادي والوظيفي أثبتن أنهن أكثر اهتماما وعونا لأسرهن، وأكثر التزاما بدراستهن وانضباطا في أعمالهن، إلا أن النظرة الاتهامية التي تنظر للمرأة على أساس أنها مصدر للفوضى هي المنطلق الذي يؤسس عليه أكثر المعارضين لإلغاء الولاية على المرأة آراءهم، فيسيطر عليهم تصور حالة من التمرد والانحلال ستنعكس على المجتمع بالاضطراب والعشوائية.

هناك نظرة أشد خطرا من ذلك وهي تفسر ضمنيا على أن الود الأسري لا يستقيم إلا بالسيطرة على المرأة وقمع حريتها، وتكمن خطورته في عدم البناء على ركيزة العلاقات الإنسانية بوصف عام وصحة العلاقات الأسرية بوصف خاص، لأن الأمر في هذه الحالة يعني عدم الثقة بالمرأة وأن تقييدها هو الطريقة الوحيدة التي يستقيم عليها الوئام في الأسر، فأصبحنا نفند هذا الحق المشروع دينيا وإنسانيا وأخلاقيا بقائمة تطول ولا تنتهي من التعقيدات غير المبررة حتى عند بحثنا عن المخارج والحلول، والتي لا تتشكل إلا من انعدام الثقة بالنساء الذي يتضمن اتهامهن بالانحراف الأخلاقي من جانب، والاعتراف الضمني بسوء التربية الأسرية من جانب آخر.

لكل امرأة حق التمتع بالأهلية المدنية دون شروط أو قيود، والأمر يتطلب إعادة النظر في الطرق التي تحمي المرأة وتقر بحقها الكامل نظاميا واجتماعيا بالخروج عن مزاجية الولي، لأن الأمر أكبر من أن يدار بأفكار تدور في ذات الحلقة المفرغة، أكبر من تناوله بأنصاف الحلول.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1439هـ - 30 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620128

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1439هـ - 30 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1734675